الأمم المتحدة

A/HRC/46/31

الجمعية العامة

Distr.: General
22 January 2021
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والأربعون

22 شباط/فبراير – 19 آذار/مارس 2021

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

أثر مرض فيروس كورونا على مختلف مظاهر بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً

تقرير المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال، ماما فاطمة سينغاتة*

موجز

تركز المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال، ماما فاطمة سينغاتة، على أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على تزايد مخاطر ومختلف مظاهر بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً. وتعرض المقررة الخاصة عوامل الدفع والجذب، والتحديات والممارسات الجيدة في مجال الحماية، وتقدم توصيات بشأن التدابير الكفيلة بالتصدي لتزايد مخاطر بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، على الإنترنت وخارجها، أثناء وبعد أزمة كوفيد-19 وتدابير الإغلاق الشامل الناتجة عنها.

* اتُّفق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر الاعتيادي لظروفٍ خارجة عن إرادة الجهة التي قدمته.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة 3

ثانياً – أنشطة المقررة الخاصة 3

ألف – الزيارات القطرية 3

باء – أنشطة أخرى 4

ثالثاً – تحليل أولي لأثر جائحة كوفيد-19 على تزايد مخاطر بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً 4

ألف – الهدف والمنهجية 4

باء – أثر الجائحة على تزايد مخاطر ومختلف مظاهر بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً 5

جيم – منع ومكافحة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً أثناء الجائحة: ممارسات جيدة وتحديات مستمرة 18

رابعاً – الاستنتاجات والتوصيات 22

ألف – الاستنتاجات 22

باء – التوصيات 23

أولاً- مقدمة

1- يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 13/7 وبالقرار 22/43 الذي جدد فيه المجلس ولاية المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال، وعيّن ماما فاطمة سينغاتة المقررة الخاصة الجديدة. وتعرب المقررة الخاصة عن امتنانها لثقة مجلس حقوق الإنسان فيها.

2- وعرضت المقررة الخاصة المعيّنة حديثاً، في تقريرها الأول المقدم إلى الجمعية العامة (A/75/210) في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عملاً بقرار الجمعية العامة 133/74 وقرار مجلس حقوق الإنسان 22/43، أفكارها الأولية بشأن ولايتها والتوجيه الاستراتيجي الذي تعتزم أن تسلكه خلال فترة ولايتها التي تدوم ثلاث سنوات.

3- ويتضمن هذا التقرير دراسة مواضيعية عن أثر كوفيد-19 على تزايد مخاطر بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، وكيفية تهديد تدابير التخفيف المتخذة لاحتواء هذه الأزمة بزيادة تدهور أوضاع الأطفال الذين ربما تفاقم ضعفهم من جراء الظروف الاستثنائية الناتجة عن الجائحة. ويتضمن التقرير مجموعة من التوصيات بشأن التدابير الكفيلة بالتصدي لتزايد مخاطر بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، على الإنترنت وخارجها، أثناء وبعد أزمة كوفيد-19 وتدابير الإغلاق الشامل الناتجة عنها. وتهدف التوصيات أيضاً إلى تفعيل التعهدات التي قُطعت في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بقدر ما تتصل بالغايات 5-3 و8-7 و16-2، وإلى ضمان تنفيذ استجابات فعالة لحماية الطفل في سياق حالات الطوارئ.

4- ويستند التقرير إلى الردود والأدلة المقدَّمة من مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة استجابة لدعوة مشتركة لتقديم مساهمات عن طريق استبيانات صدرت عن المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة[1].

ثانياً- أنشطة المقررة الخاصة

ألف- الزيارات القطرية

5- ترد الأنشطة التي اضطلعت بها المقررة الخاصة في الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه 2020، والأنشطة التي اضطلعت بها سلفها في الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو 2020، في تقريرها الأول إلى الجمعية العامة (A/75/210). ويُعرض تقرير الزيارة القطرية التي أجرتها المقررة الخاصة السابقة إلى غامبيا في الفترة من 21 إلى 29 تشرين الأول/أكتوبر 2019 في شكل إضافة إلى هذا التقرير (A/HRC/46/31/Add.1). وأرسلت المقررة الخاصة طلبات إجراء زيارة قطرية إلى أوكرانيا وبوتسوانا وتركيا والجبل الأسود والسنغال وكينيا وموريشيوس. وتعرب عن تقديرها البالغ للردود الإيجابية التي تلقتها من حكومات أوكرانيا وتركيا والجبل الأسود وسيراليون (طلبتها سلفها) وموريشيوس على طلبات الزيارات، وتتطلع إلى الاتفاق على مواعيد رسمية للزيارات في 2021. وتأسف لعدم تمكنها من إجراء زيارة قطرية إلى أوكرانيا في 2020 نظراً إلى القيود المفروضة على السفر بسبب الجائحة.

(1) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Children/Pages/callCovid19.aspx.

باء- أنشطة أخرى

المؤتمرات والعمل مع أصحاب المصلحة

6- تولت المقررة الخاصة مهامها في 1 أيار/مايو 2020 في خضم الجائحة. وفي 6 أيار/مايو، أصدرت بياناً صحفياً حذرت فيه من أن الزيادة المبّلغ عنها في معدلات العنف ضد الأطفال والأشكال الجديدة من استغلال الأطفال والاعتداء عليهم جنسياً خلال تدابير الإغلاق الشامل الناجمة عن جائحة كوفيد-19، ستخلف آثاراً على مدى حياة الملايين من الأطفال في جميع أنحاء العالم الذين كانوا يعيشون أصلاً في ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة، حتى قبل ظهور الآثار الخفية الناجمة عن تفشي الجائحة. وأشارت إلى أن إجراء مسح شامل واتخاذ تدابير سريعة وملائمة لحماية الأطفال يكتسيان أهمية بالغة من أجل تقييم أثر الأزمة على أضعف الأطفال.

7- وأجرت المقررة الخاصة منذ تعيينها مشاورات أولية على الإنترنت مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والاتحاد الدولي للاتصالات، والمقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، والمقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، ومع منظمات غير حكومية شتى. وقد بدأت مشاورات مع الآليات الإقليمية ذات الصلة، ولا سيما لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه، ولجنة الأطراف في اتفاقية مجلس أوروبا لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي (لجنة لانزاروتي)، ومكتب مقرر لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان المعني بحقوق الطفل، والتحالف المعني بالغاية 8-7 من أهداف التنمية المستدامة بقيادة منظمة العمل الدولية، والشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال. وشاركت المقررة الخاصة بصفتها متحدثة رئيسية في حفل إطلاق المبادئ التوجيهية لحماية الطفل على الإنترنت في رابطة الدول المستقلة، الذي نظمه الاتحاد الدولي للاتصالات. وأدلت أيضاً بالبيان الافتتاحي بمناسبة إصدار *التقرير الأفريقي عن رفاه الطفل لعام 2020*، الذي نظمه منتدى السياسات من أجل الطفل الأفريقي، وعقدت جلسة تحاور مع لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه. وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر، قدمت المقررة الخاصة تقريرها السنوي (A/75/210) إلى الجمعية العامة عن بعد.

8- وأرسلت المقررة الخاصة، منذ أن تولت مهامها، 11 رسالة بالاشتراك مع مكلفين آخرين بولايات بالنيابة عن أطفال تفيد التقارير بوقوعهم ضحايا للبيع و/أو الاستغلال الجنسي.

ثالثاً- تحليل أولي لأثر جائحة كوفيد-19 على تزايد مخاطر بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً

ألف- الهدف والمنهجية

9- تركز المقررة الخاصة في هذا التقرير على أثر جائحة كوفيد-19 على تزايد مخاطر بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بتحديد عوامل الدفع والجذب، وتحديات الحماية، والممارسات الجيدة التي ينبغي توسيعها، وبتقديم توصيات بشأن كيفية التخفيف من حدة المخاطر المتفاقمة المتمثلة في بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، على الإنترنت وخارجها، أثناء وبعد أزمة كوفيد-19 وتدابير الإغلاق الشامل الناتجة عنها.

10- وبغية الاسترشاد في وضع التقرير، وجَّهت المقررة الخاصة، مع عدة مكلفين آخرين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، دعوة إلى تقديم مساهمات[2]، تلتمس فيها معلومات عن أثر الجائحة على التمتع بحقوق الإنسان من مجموعة كبيرة من الجهات صاحبة المصلحة، من بينها الدول الأعضاء والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. واستفادت أيضاً من الأدلة والمعلومات التي جُمعت من استعراض المؤلفات ومن مشاورات أُجريت مع أطراف فاعلة شتى. وتود المقررة الخاصة أن تشكر جميع أصحاب المصلحة الذين استجابوا لدعوتها إلى تقديم المعلومات، وترحب بالالتزام الذي أُبدي في هذه العملية.

11- وتشير المقررة الخاصة إلى أن الآثار السلبية للأزمة لا تزال قيد التقييم وقد يصعب التنبؤ ببعض العواقب الطويلة الأجل، بالنظر إلى طابع الجائحة المتغير. غير أن البيانات المتاحة تظهر أن الأزمة أثرت بالفعل على نطاق وحجم استغلال الأطفال جنسياً والاعتداء عليهم جنسياً.

باء- أثر الجائحة على تزايد مخاطر ومختلف مظاهر بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً

1- لمحة عامة وآثار الجائحة المتعددةُ الأوجه على الأطفال

12- سرعان ما تحولت الجائحة إلى أزمة اقتصادية واجتماعية كاملة، ستتردد أصداء آثارها على مدى سنوات قادمة. فقد أوقعت الاقتصاد العالمي في أسوأ أزمة منذ الحرب العالمية الثانية، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن يشهد أكثر من 170 بلداً نمواً سلبياً في نصيب الفرد من الدخل في 2020، وأن تبلغ الخسائر التراكمية المتوقعة في الناتج 9 تريليونات دولار[3]. إن ما بدأ كحالة طوارئ في مجال الصحة العامة قد تحول إلى تحد هائل في وجه التنمية العالمية ومستقبل النشء الصاعد[4]. وعلى الصعيد العالمي، أدت تدابير الاحتواء والإغلاق الاقتصادي وتعطل توفير خدمات حماية الأطفال المحدودة أصلاً إلى تفاقم وهن أضعف الأطفال في أهش المجتمعات المحلية حيث انهار التماسك الاجتماعي بالفعل وتظل القدرات والخدمات المؤسسية محدودة.

13- ويُحتمل أن يكون للجائحة – ولتدابير احتوائها والتخفيف من حدتها – تأثير اجتماعي اقتصادي كارثي على ملايين الأطفال. ووفقاً لتقديرات اليونيسيف، يعيش نحو 150 مليون طفل إضافي في فقر متعدد الأبعاد – حيث لا يحصلون على الخدمات الأساسية – بسبب جائحة كوفيد-19. وارتفع عدد الأطفال الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد ارتفاعاً هائلاً ووصل إلى 1,2 مليار طفل – أي بزيادة نسبتها 15 في المائة منذ اندلاع الجائحة في مطلع 2020[5]. وسيكون الأطفال على الأرجح من أكبر ضحايا الأزمة في الأمد البعيد، لأن الآثار الاجتماعية الاقتصادية للجائحة والعواقب غير المقصودة لجهود التصدي لها ستقوض تقويضاً شديداً تعليمهم وتغذيتهم وسلامتهم وصحتهم.

14- وفي أيلول/سبتمبر 2020، كان ما يقدر بـ 827 مليون تلميذ، أو 47 في المائة من مجموع عدد الأطفال المسجلين في المدارس، قد تأثروا بإغلاقها. ونتيجة لذلك، يُقدر أن 346 مليون طفل لا يحصلون

(2) المرجع نفسه.

(3) انظر www.un.org/pga/75/wp-content/uploads/sites/100/2020/10/un_comprehensive_response_to_covid.pdf.

(4) انظر www.un.org/sites/un2.un.org/files/policy_brief_on_covid_impact_on_children_16_april_2020.pdf.

(5) انظر www.unicef.org/press-releases/150-million-additional-children-plunged-poverty-due-covid-19-unicef-save-children.

على الوجبات المدرسية، تشكل الفتيات منهم 47 في المائة[6]. وأفادت اليونيسيف بأن عدد الأطفال الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل يمكن أن يرتفع بنسبة 15 في المائة في 2020 ليصل إلى 672 مليون طفل ما لم تُتخذ إجراءات عاجلة لحماية الأسر من الآثار الاقتصادية للجائحة. وتشير تقديرات برنامج الأغذية العالمي إلى أن عدد الأطفال الصغار الذين يعانون من سوء التغذية الحاد يمكن أن يزيد بـــ 10 ملايين طفل في 2020، أي بزيادة نسبتها 20 في المائة في المعدلات العالمية. وستعرض الجائحة وما يقترن بها من أزمة اقتصادية[7] وانكماش عالمي[8] الأطفال الفقراء لخطر أكبر وستؤدي إلى تفاقم شديد في التفاوتات القائمة[9].

2- تزايد ضعف الأطفال المعرضين للخطر وعوامل الخطر الجديدة

15- أدت الأزمات الاجتماعية الاقتصادية غير المسبوقة الناجمة عن الجائحة إلى تفاقم التفاوتات الصارخة القائمة ومواطن ضعف أشد الأطفال حرماناً، مما يزيد من مخاطر تعريضهم للبيع والاتجار بهم واستغلالهم جنسياً على الصعيد العالمي.

16- وتقترن الأزمات، سواء أكانت ناجمة عن النزاع المسلح أم الكوارث الطبيعية أم الحالات الإنسانية الطويلة الأمد، بانهيار المؤسسات العامة، وانتهاكات حقوق الإنسان، وتآكل الخدمات الأساسية، وعدم المساواة والفقر، وهي عواقب تشتد بسبب تزايد تعرض أضعف الفئات للبيع والاتجار والاستغلال وقابليتها للتأثر بذلك. ويبدو أن الأزمات تؤجج الإفلات من العقاب، وانهيار القانون والنظام، وتدمير المجتمعات المحلية، وتعزز الظروف التي ينتعش فيها الاتجار وغيره من أشكال الاستغلال، حتى بعد انتهاء الأزمة في كثير من الأحيان. وترتبط العوامل الأخرى التي تسهم في تفاقم الأوضاع على هذا النحو بالتمييز، الجنساني أو الإثني أو العنصري أو الديني أو الاجتماعي، داخل المجتمع المحلي أو على الصعيد الوطني[10].

17- وتفسَّر الأنماط الحالية لبيع الأطفال واستغلالهم جنسياً بعدد من الجوانب الحاسمة الأهمية لبيئة الحماية المحيطة بالطفل، وتتكشف معالمها في سياق تتأثر فيه هذه الجوانب. فالضعف ينتج عن تعرض الطفل للمخاطر وقدرته على الصمود؛ ويرتبط بحالة الطفل، لكنه أشد ارتباطاً ببيئة الطفل المباشرة وبالسياق الأوسع. أما اليوم فقد ازدادت حدة هذه المخاطر من جراء عاملين هما أثر الاضطرابات العميقة والدائمة في البيئات التي تكفل الحماية للطفل، وتطور التكامل العالمي والأدوات التي تسمح بارتكاب الجرائم[11].

18- وتبين الدروس المستخلصة من حالات أزمات أخرى أن الأزمات تزيد من خطر تعرض الأطفال للاستغلال الجنسي. ففي غرب أفريقيا، على سبيل المثال، ارتبط وباء الإيبولا في 2014 و2015 بارتفاع مفاجئ في حالات الاعتداء الجنسي وحمل المراهقات. وخلصت دراسة استقصائية إلى أن الفتيات الضعيفات، بمن فيهن اللواتي فقدن أقاربهن بسبب الإيبولا، قد لجأن إلى المقايضة بالجنس لدفع تكاليف الغذاء والاحتياجات الأساسية الأخرى. وفي غياب الحصول على وسائل منع الحمل الكافية والإجهاض المأمون، ساهم هذا الشكل الخطير من أشكال استغلال الأطفال في زيادة معدل حمل المراهقات بنسبة 65

(6) انظر www.un.org/pga/75/wpcontent/uploads/sites/100/2020/10/un_comprehensive_response_to_covid.pdf.

(7) World Bank, *Global Economic Prospects, June 2020* (Washington, D.C, 2020), p. 6.

(8) صندوق النقد الدولي، ''مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، حزيران/يونيه 2020''، الصفحة 2.

(9) انظر www.hrw.org/news/2020/04/09/covid-19-and-childrens-rights#_Toc37256531.

(10) A/72/164، الفقرة 17.

(11) A/HRC/25/48، الفقرة 29.

في المائة في العديد من المناطق المتضررة من الإيبولا طيلة فترة تفشي المرض[12]. والنساء والأطفال معرضون أكثر من غيرهم لخطر الاستغلال والعنف الجنسي، مثلما يتضح في سياقات الأزمات الأخرى.

19- ويمكن أن يتعرض الأطفال لمخاطر متزايدة نتيجة أزمة كوفيد-19 عبر مسارات متعددة، كأن يقعوا فيها مباشرة بسبب فقدان الرعاية الأبوية الناجم عن الوفاة أو المرض أو الانفصال، مما يزيد من خطر تعرضهم للعنف أو الإهمال أو الاستغلال. ويمكن أن يتجلى ذلك نتيجة للحالة السائدة وتدابير الاحتواء، ولكنه قد ينشأ أيضاً عن الأزمات الاقتصادية التي قد تنجم عن الحالة الراهنة وعن نقص قدرة الأسر على رعاية الأطفال في الأجل الطويل. ومن ناحية غير مباشرة أيضاً، أسفرت تدابير التخفيف التي اتخذتها بلدان عديدة من أجل التصدي للجائحة عن اضطراب بيئة الأطفال وعاداتهم وعلاقاتهم اليومية. علاوة على ذلك، أدى العديد من تدابير الوقاية والمراقبة إلى تعطيل آليات الإبلاغ والإحالة المعنية بخدمات حماية الطفل، مما ترك العديد من الأطفال والأسر في حالة ضعف. إضافة إلى ذلك، أثرت تدابير احتواء الفيروس على تقديم خدمات الدعم والعلاج الحيوية، فضلاً عن الاتصال بشبكات الدعم غير الرسمية[13].

(أ) الآثار الاجتماعية الاقتصادية لتفشي الجائحة: زيادة معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي

20- في جميع أنحاء العالم، تحملت المجتمعات التي تعاني أصلاً من الفقر والاستغلال وطأة الفيروس والتداعيات الاقتصادية المرتبطة به. وكشف تحليل مشترك أجرته منظمة إنقاذ الطفولة واليونيسيف أن 586 مليون طفل – أي ما يقرب من طفل من كل ثلاثة أطفال في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل – كانوا يعيشون بالفعل في أسر فقيرة من الناحية النقدية (وفقاً للتعريف المعتمد لدى الحكومات الوطنية) قبل تفشي الجائحة[14]. وما لم تُتخذ إجراءات عاجلة لحماية الأسر من المصاعب المالية الناجمة عن كوفيد-19، فإن العدد الإجمالي للأطفال الذين يعيشون في أسر معيشية لا تستطيع تلبية احتياجاتها في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل يمكن أن يزيد بزهاء 106 ملايين طفل (وفقاً لتقديرات منظمة إنقاذ الطفولة).

21- ومن المرجح أن يؤدي ارتفاع مستويات الفقر في الأمريكتين، على سبيل المثال، إلى زيادة استغلال الأطفال، بما في ذلك عمل الأطفال[15]. وشكّلت تدابير الإغلاق الشامل على الصعيد الوطني في الهند تحديات بالغة الصعوبة لشرائح واسعة، ولا سيما الأطفال الذين يعيشون في الشوارع، بمن فيهم الأطفال الذين لا يحملون وثائق، وهم إما مهاجرون أو ضحايا الاتجار، والذين لا تتاح لهم الفرصة حالياً لتلبية احتياجاتهم الأساسية، وهم معرضون بدرجة كبيرة لخطر الاتجار بهم و/أو استغلالهم جنسياً[16]. وشهدت البلدان التي تعتمد اعتماداً شديداً على التحويلات المالية خسارة مفاجئة في تلك التحويلات، إلى جانب زيادة في الصعوبات الاقتصادية؛ ويشكل ذلك عامل خطر إضافياً، مما يزيد من قابلية تعرض الأطفال الذين تركهم والدوهم المهاجرون للبيع والاستغلال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي لأغراض تجارية[17].

(12) انظر www.hrw.org/news/2020/04/09/covid-19-and-childrens-rights#_Toc37256532.

(13) انظر https://data.unicef.org/topic/child-protection/covid-19/.

(14) الورقة المقدمة من منظمة إنقاذ الطفولة.

(15) الورقة المقدمة من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك.

(16) الورقة المقدمة من مؤسسة أرض الإنسان.

(17) الورقة المقدمة من مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في قيرغيزستان.

(ب) تنامي التمييز وعدم المساواة والإقصاء

22- أبرزت الآليات الدولية لحقوق الإنسان تأثير كوفيد-19 على النساء والفتيات أكثر من غيرهن[18] أثناء الجائحة وفي سياق تدابير الاحتواء والحجر الصحي[19]. وتواجه الفتيات بالفعل مجموعة من الحواجز التي تحول دون تعليمهن، مما يؤدي إلى تفاوتات كبيرة بين الجنسين. وما فتئ العنف الجنساني يتزايد باطراد. فقد ارتفع عدد الاتصالات بالأرقام الهاتفية المباشرة المكرسة لهذا الغرض ارتفاعاً بالغاً، بينما تقلص توفير الخدمات المتخصصة. وتقدر هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) أن 243 مليون امرأة وفتاة تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة تعرضن للعنف الجنسي و/أو البدني على يد العشير خلال 2020 في مختلف أنحاء العالم[20]. وتفيد التقارير بتزايد تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية على الصعيد العالمي[21]. ووفقاً لتوقعات الخبراء، كلما استمر الإغلاق ثلاثة أشهر يمكن أن تتعرض 15 مليون امرأة وفتاة إضافيات للعنف الجنساني[22]، ويمكن أن يُعقد 13 مليون زواج أطفال إضافي في الفترة بين 2020 و2030 ما كانت لتُعقد لولا ذلك[23].

23- وفي إطار إجراءات الاحتواء، يتعرض العديد من الفتيات – وهن عادة أضعف من الفتيان – للعنف البدني والجنسي في المنزل، على يد نفس المعتدين في الغالب، مما يزيد من تعرضهن للعنف ويرفع مستويات خوفهن وتوترهن. وقد تواجه أخريات للمرة الأولى في حياتهن الاعتداء البدني والجنسي. وفي الوقت نفسه، تقل فرص حصول الفتيات أثناء تدابير الإغلاق الشامل والعزل الاجتماعي على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية أو خدمات مكافحة العنف الجنساني، التي لا تعتبر ''خدمات أساسية'' في كثير من الأماكن.

(ج) تدابير التخفيف والتأثيرُ الضار على منع الاعتداء الجنسي على الأطفال واستغلالهم جنسياً

24- تكتسي البيانات المتاحة حتى الآن طابعاً إرشادياً فقط، غير أن تدابير التخفيف المتخذة للتصدي لجائحة كوفيد-19 زادت من خطر تعرض الأطفال للعنف أو كونهم عرضة له في المنزل بسبب إغلاق المدارس أو تدابير الإغلاق الشامل أو القيود المفروضة على التنقل أو تعطيل خدمات حماية الأطفال المحدودة أصلاً، أو الإجهاد الأسري الإضافي المرتبط بفقدان العمل والعزلة والقلق بشأن الصحة والشؤون المالية[24].

25- وأدى الاستخدام الواسع النطاق للمنصات الإلكترونية إلى زيادة الوقت الذي يقضيه الأطفال على الإنترنت من دون إشراف، مما يسهم في تفاقم ما هو موجود أصلاً من أنماط الاستغلال الجنسي والتسلط عبر الإنترنت. وأبلغت وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول) عن تسجيل زيادة على الإنترنت في أنشطة الأشخاص الذين يسعون إلى الحصول على مواد الاعتداء على الأطفال، نظراً لزيادة الوقت المقضي على الإنترنت والفرص المتاحة على الإنترنت بسبب جائحة كوفيد-19[25].

(18) انظر https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25749&LangID=A، و https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25746&LangID=A.

(19) الورقة المقدمة من مركز الحقوق الإنجابية.

(20) خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19، نداء الأمم المتحدة المنسق (نيسان/أبريل – كانون الأول/ديسمبر 2020).

(21) انظر www.unfpa.org/resources/covid-19-disrupting-sdg-53-eliminating-female-genital-mutilation.

(22) انظر www.globalprotectioncluster.org/wp-content/uploads/GPC-SitRep_August_FINAL_7_updated.pdf.

(23) انظر www.unfpa.org/press/new-unfpa-projections-predict-calamitous-impact-womens-health-Covid-19-pandemic-continues.

(24) A/75/149، الفقرة 56.

(25) المرجع نفسه، الفقرتان 57 و58؛ انظر أيضاً www.europol.europa.eu/newsroom/news/covid-19-sparks-upward-trend-in-cybercrime.

وبُعيد بدء تدابير الإغلاق الشامل، سجلت خطوط الاتصال للمساعدة الخاصة بالأطفال في عدد من البلدان الأوروبية زيادة في الطلب. ففي إسبانيا، سجل خط مساعدة 475 حالة أطفال يلتمسون المساعدة منذ بدء الإغلاق. واشتكى الأطفال في حوالي 200 حالة منها من تعرضهم للعنف البدني. وحذرت المنظمة التي تدير خط المساعدة من أن ''العديد من الأطفال والمراهقين يعانون من العنف والضعف أكثر من أي وقت مضى''. وفي واحدة من أشد المناطق تضرراً في شمال إيطاليا، أصدرت محكمة للأحداث 92 إجراءً عاجلاً لحماية القاصرين في الفترة من 10 إلى 26 آذار/مارس وحدها. وشهدت فرنسا وألمانيا زيادة في العنف ضد الأطفال المبلغ عنه لخطوط المساعدة. ووفقاً للمنظمة الدولية لمساعدة الأطفال، وهي شبكة عالمية تضم رابطات خطوط المساعدة الوطنية، من المرجح أن تكون التقارير التي ظهرت حتى الآن عن العنف ضد الأطفال مجرد غيض من فيض، لأن تدابير الإغلاق الشامل غالباً ما تزيد من صعوبة عثور الضحايا على بيئة تكفل الخصوصية وعلى الأدوات اللازمة للتواصل مع العالم الخارجي[26].

26- وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أفاد خط الاتصال المباشر الوطني بشأن الاعتداء الجنسي بأن سنة 2020 هي الأولى التي شكل فيها القاصرون أغلبية ''الزوار''، وكان 79 في المائة منهم يعيشون مع المعتدين عليهم أثناء الجائحة بحسب التقارير. وأبلغ خط الاتصال للمساعدة (ChildHelp)، وهو خط اتصال وطني مباشر بشأن الاعتداء على الأطفال، عن زيادة بنسبة 31 في المائة في المكالمات خلال الأشهر الأولى من الإغلاق الشامل الأول بسبب جائحة كوفيد-19، أما المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغَلين فقد أبلغ عن زيادة أكبر (106 في المائة) في الإفادات المتعلقة بالاستغلال الجنسي المقدمة إلى خط الاتصال للمساعدة الذي فتحه المركز[27].

27- وفي نيسان/أبريل 2020، سجل خط الاتصال لمساعدة الأطفال في قيرغيزستان 450 11 مكالمة، بزيادة قدرها 400 في المائة مقارنة بالفترة السابقة لجائحة كوفيد-19. ومن بين 525 1 مكالمة تتعلق بالأطفال، وردت 124 مكالمة من أطفال (62 في المائة من الفتيات و38 في المائة من الفتيان)، تتعلق 31 مكالمة منها بالاعتداء على الأطفال وتعنيفهم. وتفيد التقارير بأن معدل العنف الجنساني ضد النساء والأطفال في سياق تدابير الإغلاق الشامل زاد بنسبة 65 في المائة، في ظل محدودية أنشطة التوعية التي تضطلع بها مؤسسات حقوق الإنسان بسبب القيود المفروضة على التنقل وحالة الطوارئ[28].

28- وفي المكسيك، سُجل 614 115 اتصالاً هاتفياً طارئاً بالرقم 911 بشأن حوادث مثل الاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي والاغتصاب وعنف العشير والعنف الأسري. وكان عدد التقارير الواردة في آذار/مارس 2020 أعلى بنسبة 28 في المائة من نظيره في كانون الثاني/يناير 2019[29].

29- وسجلت أوغندا وبوتسوانا وبيرو وكينيا زيادة في حوادث الاعتداء الجنسي على الأطفال، على الرغم من المخاوف من أن تدابير الإغلاق قد زادت من صعوبة الإبلاغ عن الانتهاكات. ومع أن السجلات الرسمية في جامايكا تظهر انخفاضاً في التقارير المتعلقة بالاعتداء الجنسي على الأطفال، فإن العاملين في المؤسسات الوطنية لرعاية الأطفال يشعرون بالقلق من احتمال وقوع الأطفال في حالات تقل فيها فرص الوصول إلى مسارات تحديد الاعتداء أو الإبلاغ عنه بسبب إغلاق المدارس، ومن احتمال

(26) انظر www.hrw.org/news/2020/04/24/millions-children-threatened-violence-risk-being-forgotten-amid-coronavirus.

(27) الورقة المقدمة من مركز فرانسوا كزافييه بانيو للصحة وحقوق الإنسان في جامعة هارفارد.

(28) الورقة المقدمة من مكتب اليونيسيف في قيرغيزستان.

(29) الورقة المقدمة من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك.

حدوث الاعتداء في المنزل أو على أيدي الأقارب، على الأرجح، على الرغم من اســـتمرار ورود التقارير عبر تطبيق واتساب والخطوط الهاتفية المجانية[30].

(د) تعطُّل الخدمات، وتحويل الموارد، والافتقار إلى وسائل الإبلاغ، والرقابة

30- شهدت خدمات منع العنف والتصدي له اضطراباً شديداً، وحُولت موارد حاسمة الأهمية عن برامج الحماية الاجتماعية أثناء جائحة كوفيد-19، ولا سيما من جراء القيود الفعلية المفروضة على الموارد واتساع رقعة المشاكل في خضم الجائحة، مما جعل الأطفال عرضة لمزيد من مخاطر العنف والاستغلال والاعتداء.

31- وأفاد 104 بلدان من أصل 136 بلداً رد على دراسة اليونيسيف الاستقصائية للآثار الاجتماعية الاقتصادية الناتجة عن إجراءات التصدي لكوفيد-19 باضطراب الخدمات المتصلة بمنع العنف ضد الأطفال. وأبلغ نحو ثلثي البلدان بأن خدمة واحدة على الأقل قد تضررت بشدة، في باكستان وجنوب أفريقيا وماليزيا ونيجيريا، وغيرها. وتضم مناطق جنوب آسيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى أكبر نسبة من البلدان التي أبلغت عن حدوث اضطرابات في توافر الخدمات. وأدى اعتماد البلدان تدابير الوقاية والمراقبة لاحتواء كوفيد-19 إلى توقف أو اضطراب خدمات حيوية عديدة لمنع العنف والتصدي له. وأبلغ أكثر من نصف البلدان عن حدوث اضطرابات في معالجة الحالات، وخدمات الإحالة، والزيارات المنزلية التي يجريها أخصائيو رعاية الأطفال والأخصائيون الاجتماعيون للأطفال والنساء المعرضين لخطر الاعتداء. وتأثرت أيضاً في كثير من البلدان برامج منع العنف، وفرص وصول الأطفال إلى سلطات رعاية الأطفال، وخدمات خطوط الاتصال الوطنية للمساعدة[31].

32- ويبدو أن تدابير الإغلاق الشامل وغيرها من التدابير التقييدية المتخذة للتصدي لكوفيد-19 قد أدت إلى تحديات كبيرة في ضمان توفير الخدمات بلا انقطاع فيما يتعلق باستغلال الأطفال جنسياً والاعتداء عليهم جنسياً. وعانى الأطفال المعرضون للخطر من نقص فرص الاتصال بالأشخاص الذين يمكنهم الإبلاغ عن الاعتداء، بمن فيهم المعلمون والأخصائيون الاجتماعيون وغيرهم ممن يستطيع إجراء زيارات منزلية أو عمليات تفتيش أخرى. وواجهت الخدمات المتعلقة بالكشف عن مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال ومناولتها تحديات تشغيلية أيضاً. وخلال الاجتماع السابع والعشرين للجنة لانزاروتي التابعة لمجلس أوروبا، على سبيل المثال، أُفيد بأن مقدمي خدمات خطوط الاتصال المباشر وخطوط الاتصال للمساعدة يعانون من نقص القدرات على إجراء تقييمات قانونية للتقارير المتعلقة بالمواد التي يمكن أن تنطوي على اعتداء جنسي على الأطفال. ونتيجة لذلك، تُحال مواد غير مشمولة بالتقييم إحالة مباشرة إلى سلطات إنفاذ القانون، مما يؤدي إلى زيادة الحالات التي يُعتقد أنها تنطوي على اعتداء ولكنها ليست كذلك، وتحميل سلطات إنفاذ القانون عبء عمل أثقل. وتباطأت أيضاً عملية شطب عناوين الموارد الموحدة الخاصة بالمواقع الشبكية التي تحتوي على صور الاعتداء الجنسي على الأطفال، نظراً إلى نقص قدرة الشركات على إدارة المحتوى. ومن العوامل الهامة التي أسهمت في هذه التحديات التشغيلية عجز العاملين عن معالجة هذه المواد في بيئة غير آمنة هي بيئة 'العمل عن بعد'[32].

33- وأبرزت ورقات كثيرة التحديات التي تعترض المنظمات غير الحكومية في الوصول إلى الأطفال الضحايا والناجين. فقد بذلت منظمات غير حكومية عديدة جهوداً فورية لتظل قادرة على العمل ومساعدة الضحايا، لكن ذلك لم يتسن دائماً بسبب القيود المفروضة على التنقل. وانتقل العديد منها إلى تقديم

(30) انظر www.unaids.org/sites/default/files/media_asset/rights-in-a-pandemic_en.pdf.

(31) انظر www.unicef.org/press-releases/covid-19-causes-disruptions-child-protection-services-more-100-countries-unicef.

(32) الورقة المقدمة من مجلس أوروبا.

الخدمات عبر الإنترنت، غير أن الأطفال لم يتمكنوا جميعاً من الوصول إليها بسبب قيود الوصول إلى التكنولوجيا والفجوات الرقمية الكبيرة[33].

(هـ) ضعف شبكات الأمان المجتمعية وتعطُّل التعليم وعزلة الأطفال

34- ربما جعلت المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتباعد الاجتماعي والعزل الذاتي الأطفال ضحايا الاعتداء الجنسي يشعرون بالضعف بوجه خاص. وتشير رؤى الخبراء وبعض البيانات إلى أن الأضرار الخفية قد تكون آخذة في الارتفاع[34]. وأدت تدابير الإغلاق الشامل على الصعيد الوطني وتدابير العزل الذاتي ووقف خدمات حماية الأطفال وإغلاق المدارس أو رياض الأطفال أو غيرها من مراكز رعاية الأطفال إلى تفاقم ضعف الأطفال الذين يعيشون في فقر في ملاجئ مؤقتة أو في مؤسسات الرعاية السكنية، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة، مما أسهم في زيادة إبعادهم عن المجموعات التي تدعمهم[35].

35- وفي الولايات المتحدة، أدى إغلاق المدارس ومراكز الرعاية النهارية للتصدي للجائحة إلى زيادة تعرض الأطفال للعنف العائلي، وحدَّ في الوقت ذاته من إمكانية وصولهم إلى شبكات الدعم المباشرة التقليدية والأشخاص الملزَمين بالإبلاغ. وشهدت مدينة نيويورك، التي كانت بؤرة الجائحة في الولايات المتحدة في 2020، انخفاضاً بنسبة 51 في المائة في عمليات الإبلاغ عن الاعتداء على الأطفال، وهو أمر يعتقد الخبراء أنه يدل على الأرجح على زيادة متناسبة في ضروب الاعتداء أو الإهمال أو سوء المعاملة غير المعالَجة التي تشير إلى ''تهشُّم'' نظام حماية الأطفال. وانخفضت معدلات أفعال الاعتداء والإهمال المبلغ عنها في واشنطن العاصمة بنسبة 62 في المائة بين منتصف آذار/مارس ومنتصف نيسان/أبريل 2020، وفقاً لوكالة خدمات الطفل والأسرة في واشنطن العاصمة وتراجع معدل الإحالات من موظفي المدارس في ميريلاند وفرجينيا إلى خدمات حماية الطفل بنسبة 94 في المائة خلال الفترة نفسها[36].

36- وفي أوروبا، هناك تقارير غير موثقة تفيد بأن معدلات الكشف عن الاعتداء على الأطفال والمكالمات الهاتفية من أجل طلب المساعدة من خطوط الاتصال المفتوحة لهذا الغرض زادت أثناء الإغلاق، ويُعيد رفع تدابير الإغلاق. وأدى إغلاق المدارس في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى زيادة خطر العنف ضد الأطفال وهم في المنزل وعمل الأطفال والزواج المبكر[37]. وفي الوقت نفسه، لاحظ موظفو المشاريع التابعون لمجلس أوروبا الذين ينفذون أنشطة التعاون في أوكرانيا وجمهورية مولدوفا انخفاضاً شديداً في عدد حالات الاعتداء على الأطفال المبلغ عنها في كلا البلدين. ويُعتقد أن هذا اتجاه سلبي ويمكن أن يعزى إلى عدد من الأسباب التي نوقشت أعلاه[38].

3- زيادة مختلف أشكال بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً

(أ) الاستغلال الجنسي في سياق السفر والسياحة

37- يُحتمل أن تؤثر الجائحة على زهاء 100 مليون وظيفة في قطاع السفر والسياحة، وفقاً لتقديرات وضعها المجلس العالمي للسفر والسياحة في 2020. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى زيادة هائلة في

(33) الورقة المقدمة من مبادرة الكومنولث لحقوق الإنسان.

(34) الورقة المقدمة من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

(35) الورقتان المقدمتان من الشبكة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية والمنظمة الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة – الإنسانية والشمول.

(36) الورقة المقدمة من مركز فرانسوا كزافييه بانيو للصحة وحقوق الإنسان في جامعة هارفارد.

(37) الورقة المقدمة من فريق الأمم المتحدة القطري في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

(38) الورقة المقدمة من مجلس أوروبا.

ضعف الأسر من الناحية الاقتصادية، ولا سيما في البلدان التي تعتمد على الدخل من السياحة. وبينما يعاني الناس مالياً بسبب الأزمة، قد تسمح الظروف للجناة بكسب الثقة والوصول إلى الضحايا بسهولة أكبر من أي وقت مضى، سواء عبر الإنترنت أو من خلال السفر فعلياً داخل البلد وخارجه. والجناة الذين يستغلون الأطفال جنسياً أثناء السفر هم مواطنون أو أجانب، وليسوا من السياح فقط، بل هم أيضاً من المغتربين مند أمد طويل، أو أشخاص يعملون في الخارج، أو أشخاص آخرون يعيشون في بلد ما لفترات طويلة. والأهم من ذلك، أنهم يستخدمون التكنولوجيات السريعة التطور استخداماً متزايداً لارتكاب جرائمهم. وفي سياق القيود المفروضة على السفر بسبب كوفيد-19، قد يلجأ بعض الجناة إلى ارتكاب أفعالهم محلياً بموازاة قلة فرص السفر إلى الخارج. ويعمد بعض المجرمين أيضاً إلى استدراج الأطفال على الإنترنت بغرض الاتصال بهم مباشرة والاعتداء عليهم بمجرد تخفيف القيود المفروضة على السفر على الصعيد المحلي والأقاليمي ثم الدولي[39]. علاوة على ذلك، ففي الأماكن التي يشكل فيها قطاع السفر والسياحة، الذي توقف الآن تماماً، المصدر الرئيسي للدخل، قد تضطر الأسر والأطفال ممن لا يملكون وسائل أخرى للحصول على دخل إلى ممارسة الجنس مقابل ضرورات العيش الأساسية.

(ب) زواج الأطفال

38- من المرجح أن يكون لسياسات التخفيف من عواقب كوفيد-19 ولتداعياته الاقتصادية آثار مدمرة على حق كثير من الأطفال في الحماية من الممارسات الضارة والعنف، ولا سيما بالنسبة للمراهقات. ويمكن أن تتسبب الجائحة في زيادة عدد زيجات الأطفال على الصعيد العالمي بنحو 13 مليون زواج في أفق 2030، وهو أمر كان يمكن تفاديه لولا ذلك[40]، بسبب توقف برامج الوقاية واقتران ذلك بالآثار المحتملة لتزايد الفقر على انتشار الزواج المبكر[41]. ويعكس هذا الأمر الأدلة السابقة المستقاة من تفشي الإيبولا في ليبريا، غير أن تأثير هذه الصدمات على زواج الأطفال قد يختلف باختلاف السياق الثقافي[42].

39- وأشار المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، إلى أن منظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة في أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا أبلغت عن ارتفاع حاد في العنف الجنسي ضد الأطفال، بما في ذلك زيادة كبيرة في عدد الفتيات اللواتي زُوّجن قبل الثامنة عشرة، وفي عدد حالات حمل المراهقات غير المرغوب فيه[43].

40- ووفقاً للجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه، يمكن أن تؤدي تدابير الإغلاق الشامل والتدابير الأخرى، وإن كانت ''مؤقتة''، إلى انقطاع دائم عن الدراسة، ولا سيما في صفوف الفتيات والأطفال ذوي الإعاقة والأطفال المنتمين إلى أسر محرومة اقتصادياً[44]، مما يجعلهم أكثر عرضة للوقوع ضحايا الزواج القسري والعمل القسري والعبودية المنزلية والاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي، بما في ذلك الاستغلال على يد أقرب الأشخاص الذين يثقون فيهم.

(39) الورقة المقدمة من الشبكة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية.

(40) United Nations Population Fund, “Millions more cases of violence, child marriage, female genital mutilation, unintended pregnancy expected due to the COVID-19 pandemic”, press release of 28 April 2020.

(41) الورقة المقدمة من مركز فرانسوا كزافييه بانيو للصحة وحقوق الإنسان في جامعة هارفارد.

(42) الورقة المقدمة من منظمة إنقاذ الطفولة.

(43) A/HRC/45/8، الفقرة 33.

(44) مذكرة توجيهية للدول الأعضاء صادرة عن لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه، متاحة في الرابط التالي: www.acerwc.africa/guiding-note-on-childrens-rights-during-covd-19/.

(ج) بيع الأطفال والاتجار بهم، لأغراض منها الاستغلال الجنسي

41- وفقاً لمركز البيانات العالمي المعني بالاتجار بالبشر، فإن أكثر من 23 في المائة من حالات الاتجار التي أُبلغ عنها في 164 بلداً في 2019 (أي 000 108 حالة)، شملت قاصرين. وشملت حالة واحدة من كل عشرين حالة أطفالاً دون سن الثامنة[45]. وتتماشى هذه الأرقام الأخيرة مع دراسات سابقة قدرت أن أعمار 10 ملايين ضحية من أصل أكثر من 40 مليون ضحية للاتجار أو الاستغلال في العالم تقل عن الثامنة عشرة[46]. ويشكل الأطفال ربع جميع ضحايا الاتجار أو الاستغلال، وتزيد جائحة كوفيد-19 من عزلة الضحايا وصعوبة الوصول إليهم[47].

42- وغيرت أزمة كوفيد-19 أيضاً نماذج الاتجار والاستغلال المعتادة. فقد سارعت الجماعات الإجرامية المتخصصة في الاستغلال الجنسي إلى تكييف أساليب عملها، بتكثيف استخدام الاتصالات عبر الإنترنت والاستغلال في المنازل. ووفقاً للمفوضية الأوروبية، ازداد الطلب على المواد الإباحية التي تنطوي على استغلال الأطفال في بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بنسبة تصل إلى 25 في المائة خلال تدابير الإغلاق الشامل بسبب كوفيد-19[48]. وفي الوقت نفسه، فرضت تدابير الإغلاق الشامل على المؤسسات والمنظمات غير الحكومية صعوبات أكبر في أنشطة وقاية الضحايا ودعمهم[49].

43- ولاحظ الشركاء الوطنيون للشبكة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية التغييرات التالية فيما يتعلق ببيع الأطفال والاتجار بهم لأغراض جنسية: في بعض البلدان، دفعت القيود وعمليات إغلاق الفنادق وأماكن الترفيه المتجرين إلى بيع الأطفال داخل المركبات، فضلاً عن اقتياد الأطفال إلى مكان محدد للقاء الزبائن. ولوحظ بيع الأطفال ''في المركبات'' في عدة بلدان فرضت قيوداً شديدة؛ وأدت القيود وتدابير حظر التجول أيضاً إلى اللجوء إلى الإنترنت لبيع الأطفال والاتجار بهم. وبعد أن كان الأطفال يُستغلون في أماكن فعلية في السابق أصبحوا يباعون عبر وسائط التواصل الاجتماعي وتطبيقات الرسائل. وظهرت عدة تقارير من مخيمات اللاجئين والمهاجرين تشير إلى أن الانخفاض الحاد في المعونة الإنسانية وفرض قيود شديدة على السفر أديا إلى بيع الأطفال مقابل الغذاء والإمدادات الأساسية، واضطرار الأطفال أنفسهم إلى ممارسة الجنس مقابل الغذاء. وبسبب القيود المفروضة على السفر الدولي، لوحظ أيضاً تزايد الاتجار بالأطفال محلياً، مما أدى إلى طفرة في الطلب على الأطفال المحليين[50].

44- وأسفرت الطفرة المبلغ عنها في تفشي استغلال أضعف الأطفال، بما في ذلك الاستغلال في الأعمال الخطرة، عن زيادة تفاقم ضعفهم أمام البيع والاتجار والاستغلال الجنسي. ويبلغ عدد الأطفال العمال حالياً 152 مليون طفل، بينهم 72 مليوناً يشتغلون في أعمال خطرة[51]. وفي غانا ونيجيريا، يزداد

(45) انظر www.ctdatacollaborative.org/story/age-victims-children-and-adults.

(46) انظر https://reliefweb.int/report/world/covid-19-pushed-victims-child-trafficking-and-exploitation-further-isolation-save.

(47) انظر www.savethechildren.net/news/covid-19-pushed-victims-child-trafficking-and-exploitation-further-isolation-save-children.

(48) انظر https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/what-we-do/policies/european-agenda-security/20200724_com-2020-607-commission-communication_en.pdf.

(49) United Nations Office on Drugs and Crime, "Impact of the COVID-19 pandemic on trafficking in persons: preliminary findings and messaging based on rapid stocktaking" (2020).

(50) الورقة المقدمة من الشبكة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية.

(51) International Labour Organization, *Global Estimates of Child Labour: Results and Trends, 2012–2016*.

عدد الأطفال المرتبطة أوضاعهم بالشوارع والمستغلين في أنشطة إجرامية[52]. ويتعرض أطفال الأقليات المهمشة، وأطفال المهاجرين، والأطفال ذوو الإعاقة، والأطفال المشردون أو أطفال الأسر المعيشية ذات العائل الواحد أو التي يعيلها أطفال، أو أطفال المناطق المتضررة من الكوارث، أكثر من غيرهم لخطر عمل الأطفال وغيره من أشكال الاستغلال والاعتداء[53]. وأُبلغ عن زيادة في عدد الفتيان العاملين في ظروف خطرة في المناجم في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، بينما وردت تقارير عن تعرض طالبي اللجوء والمهاجرين واللاجئين في ليبيا في كثير من الأحيان للاستغلال في العمل لدى البحث عن فرص كسب الرزق[54]. وأعرب المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، عن القلق أيضاً إزاء معلومات غير موثقة وردت من أوغندا وبوركينا فاسو وغانا والكاميرون ومالي وموزامبيق والنيجر[55] تشير إلى أن الصدمات الاقتصادية الشديدة ونقص الأغذية وإغلاق المدارس وتدهور الأوضاع الأمنية تخلق معاً أرضية خصبة لتجنيد الأطفال قسراً في الجماعات المسلحة[56].

(د) الأثر على الأطفال المولودين عبر الحمل لفائدة الغير

45- سبق أن تناولت الولاية ضعف الأطفال أمام الممارسات التعسفية في الترتيبات الدولية المنظمة وغير المنظمة للحمل لفائدة الغير لأغراض تجارية (انظر A/HRC/37/60). وازداد ضعف الأطفال المولودين في إطار الترتيبات عبر الوطنية للحمل لفائدة الغير من جراء القيود المفروضة على حرية التنقل بسبب الجائحة. ففي أوكرانيا، على سبيل المثال، تفيد التقارير بأن ما يزيد على 100 صبي مولود عن طريق ترتيبات الحمل لفائدة الغير عبر الحدود قد تقطعت بهم السبل، حتى آب/أغسطس 2020، بعد إغلاق الحدود، ومن المتوقع أن يولد 1 000 صبي إضافي في أوكرانيا قبل رفع الحظر عن السفر بالكامل. واضطرت شركة بيوتكسكوم (BioTexCom)، وهي شركة أوكرانية مسؤولة عن السمسرة في عقود الحمل لفائدة الغير عبر الحدود، إلى تحويل فندق إلى مستشفى مؤقت لـ 46 صبياً في انتظار أن ''يلتقطهم'' والدوهم المقصودون. وبالمثل، ''تُعِدّ'' وكالات الحمل لفائدة الغير والمنظمات الخيرية في الولايات المتحدة أخصائيي الرعاية الصحية ومقدمي خدمات رعاية الأطفال والعاملين في تلك الوكالات، وفي بعض الحالات أسر وأصدقاء الوالدين الذين طلبوا ذلك الحمل، لتولي مسؤولية رعاية الولدان الذين تقطعت بهم السبل بسبب القيود على السفر. ونتيجة لذلك، يبقى الولدان الذين لا يملكون شهادات ميلاد أو جوازات سفر للسفر إلى بيوتهم بلا تأمين طبي في أيدي غرباء، مما يزيد من عدم اليقين بشأن وضعهم القانوني وحصولهم على الرعاية الصحية، ويسلبهم من ثم حقوقهم في حماية مصالحهم الفضلى ويزيدهم ضعفاً[57].

(هـ) أشكال البيع والاستغلال الجنسي على الإنترنت

46- شهدت السنوات الأخيرة زيادة هائلة في عدد التقارير عن الاعتداء الجنسي على الأطفال، حيث وصل عددهم إلى رقم مذهل قارب 17 مليون طفل في 2019. وشملت تلك التقارير حوالي 70 مليون صورة ومقطع فيديو، يتعلق أكثر من 3 ملايين منها بحالات في الاتحاد الأوروبي. وتفاقم هذا الوضع من

(52) الورقة المقدمة من مبادرة الكومنولث لحقوق الإنسان.

(53) الورقة المقدمة من فريق الأمم المتحدة القطري في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

(54) انظر www.globalprotectioncluster.org/wp-content/uploads/Global-Protection-Update_191120-1.pdf.

(55) الورقة المقدمة من المنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال.

(56) Global Protection Cluster, “The coping crisis: the rise of adverse survival strategies”, COVID-19 protection risks and responses, 30 June 2020، متاح في الرابط التالي: www.globalprotectioncluster.org/2020/06/30/covid-19-protection-risks-responses-situation-report-no-6-as-of-30-june-2020/.

(57) الورقة المقدمة من التحالف الدولي للدفاع عن الحرية.

جراء جائحة كوفيد-19. وسجل المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين، عبر خطه الإلكتروني CyberTipline، زيادة بنسبة 106 في المائة في التقارير العالمية عن الحالات المشتبه فيها المتعلقة باستغلال الأطفال جنسياً، مقارنة بآذار/مارس 2019.

47- ووفقاً لأحدث تقرير صادر عن اليوروبول[58]، زادت حالات الاعتداء الجنسي على الأطفال على الإنترنت في الاتحاد الأوروبي وأصبحت من أكبر التهديدات في سياق الجرائم الإلكترونية، نتيجة لتدابير الإغلاق الشامل التي اتخذت خلال جائحة كوفيد-19. وقد غيرت أزمة كوفيد-19 نمط الاستغلال الجنسي، الذي تقل حالاته الآن في الشارع وتتزايد ''داخل البيت'' أو ''على الإنترنت''[59]. وتفيد التقارير بتزايد العنف ضد النساء والفتيات على الإنترنت وبواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يشمل التهديد الجسدي والتحرش الجنسي والاستغزاز الجنسي والابتزاز الجنسي والمواد الإباحية على الإنترنت واقتحام الاجتماعات المعقودة بالتداول بالفيديو[60]. ووفقاً لليوروبول، أبلغت سلطات إنفاذ القانون عن ''زيادة في الأنشطة الإلكترونية للأشخاص الذين يسعون إلى الحصول على مواد الاعتداء على الأطفال'' أثناء الجائحة وفي أعقابها. وتورد الوكالة، على سبيل المثال، أن الجناة ينشرون في منتديات ومجالس مخصصة عبارات ''الترحيب بالفرص المتاحة'' للاتصال بأطفال يتوقعون أنهم أضعف حالاً من جراء العزلة وقلة المراقبة وزيادة التعرض للمحتوى الإلكتروني. وحذر مكتب التحقيقات الاتحادي في الولايات المتحدة أيضاً من أن زيادة الوقت الذي يقضيه الأطفال على الإنترنت بسبب إغلاق المدارس نتيجة كوفيد-19 يمكن أن يعرضهم لخطر غير مقصود[61].

48- ووفقاً لأعضاء الشبكة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية[62]، أثرت القيود التي فرضتها الحكومات في جميع أنحاء العالم للحد من فيروس كورونا تأثيراً شديداً على الأطفال بحيث غيرت بعض مظاهر استغلال الأطفال جنسياً والاعتداء عليهم جنسياً. وهناك مؤشرات على زيادة في أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين التي تيسرها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك البث المباشر للاعتداء والاستمالة وما يسمى ''الرسائل الإباحية'' (بما في ذلك إنتاج وتوزيع وحيازة مقاطع الفيديو أو الصور الجنسية الصريحة التي يُعدّها المعنيون بها). وهناك أيضاً مؤشرات على تزايد المحاولات الرامية إلى الحصول على مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال على الإنترنت خلال هذه الفترة، وإلى زيادة في الدردشات أو المنتديات الجماعية التي يكون الغرض منها هو تبادل صور الاعتداء الجنسي على الأطفال[63].

4- الأطفال المعرضون للخطر

49- أدت تدابير الاحتواء والإغلاق الاقتصادي وتعطل تقديم خدمات حماية الأطفال المحدودة أصلاً، على الصعيد العالمي، إلى زيادة هشاشة أضعف الأطفال. ومن بين هؤلاء الأطفال ذوو الإعاقة؛ والأطفال الذين يعيشون في فقر؛ والأطفال المرتبطة أوضاعهم بالشوارع؛ والأطفال المهاجرون وملتمسو اللجوء

(58) انظر www.europol.europa.eu/publications-documents/exploiting-isolation-offenders-and-victims-of-online-child-sexual-abuse-during-covid-19-pandemic.

(59) انظر www.savethechildren.net/news/covid-19-pushed-victims-child-trafficking-and-exploitation-further-isolation-save-children.

(60) انظر www.itu.int/net4/wsis/forum/2020/Files/talkx/Session13/brief-online-and-ict-facilitated-violence-against-women-and-girls-during-covid-19-en.pdf.

(61) انظر www.hrw.org/news/2020/04/09/covid-19-and-childrens-rights#_Toc37256532.

(62) انظر www.ecpat.org/news/covid-19-sexual-abuse.

(63) الورقة المقدمة من مجلس أوروبا.

واللاجئون والمشـردون داخلياً؛ وأطفال الأقليات والسـكان الأصـليين؛ والأطفال الذين يعانون من ظروف صحية مزمنة، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والأطفال مسلوبو الحرية أو المحتجزون في مرافق الاحتجاز التابعة للشرطة أو مراكز الرعاية أو مراكز احتجاز المهاجرين أو المخيمات؛ والأطفال المودعون في المؤسسات. وتفيد التقارير بزيادة مخاطر العنف الجنسي والجنساني ضد الأطفال الذين يعيشون في مناطق معزولة ومضطربة، بما في ذلك في مخيمات اللاجئين والمشردين داخلياً والمناطق المتضررة من النزاع[64].

(أ) الأطفال المودعون في المؤسسات

50- يشمل هؤلاء الأطفالَ الذين يعيشون في مؤسسات الطب النفسي ودور الأيتام ومخيمات اللاجئين ومراكز احتجاز المهاجرين وغيرها من المرافق المغلقة، حيث من المرجح ألا يُكشف عن حالات العنف ضد الأطفال المودعين فيها والاعتداء الجنسي عليهم واستغلالهم جنسياً[65]. ويوجد بالفعل ملايين الأطفال في مؤسسات، بما في ذلك ما يسمى ''دور الأيتام''، بسبب الفقر والإعاقة والتمييز وعدم الحصول على الخدمات. وخلال جائحة كوفيد-19 وتدابير الإغلاق الشامل، أصبحت الجوانب السلبية المحدِّدة للإيداع في المؤسسات فاضحة على نحو متزايد، ويبدو أنها تتفاقم فقط مع انقطاع تقديم الخدمات وعدم الإبلاغ والرقابة[66].

(ب) الأطفال المتنقلون

51- إن تأثير كوفيد-19 أشد وطأة على ملايين الأشخاص المتنقلين، بمن فيهم الفتيان والفتيات من المشردين قسراً واللاجئين والمشردين داخلياً، ويعاني الأطفال غير المصحوبين والمنفصلون عن ذويهم من بين تلك الفئات من ضعف شديد ويتعرضون لزيادة خطر بيعهم أو الاتجار بهم والوقوع ضحايا العمل القسري والعبودية المنزلية والزواج القسري والاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي. وعززت الجائحة مواطن ضعف الأشخاص الذين يعانون من تبعات الأزمات الإنسانية التي طال أمدها. فعلى سبيل المثال، تعرَّض المشردون داخلياً والعائدون في أفغانستان لممارسات تقليدية ضارة ولاستراتيجيات تكيف مثل الزواج المبكر والزواج القسري والمديونية وعمل الأطفال والتسول القسري. وحذرت الوكالات الإنسانية من أن اللاجئين والمشردين داخلياً قد يلجؤون بصورة متزايدة إلى آليات تكيف سلبية، مثل عمل الأطفال وزواج الأطفال وممارسة الجنس من أجل البقاء[67].

(ج) الأطفال المنتمون إلى مجموعات الأقليات وأطفال الشعوب الأصلية

52- على الرغم من محدودية البيانات المتعلقة بتأثير كوفيد-19 على الأطفال المنتمين إلى مجموعات الأقليات وأطفال الشعوب الأصلية، تظل هذه الفئات ضعيفة بوجه خاص بسبب التمييز والتهميش والتفاوتات الاقتصادية والفقر وعدم إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية والعقبات التي تعترض الوصول إلى العدالة.

53- وقد أثرت الجائحة تأثيراً مفرطاً على جماعات السود والأشخاص المنحدرين من أصول إسبانية في الولايات المتحدة، بمن فيهم الأطفال - مما يعكس العنصرية البنيوية المتوطنة وعدم المساواة الراسخ في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية. وأطلقت الجائحة العنان أيضاً للعنصرية المعادية

(64) انظر https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-05/Policy-brief-Impact-of-COVID-19-in-Africa.pdf.

(65) انظر www.hrw.org/news/2020/04/09/covid-19-and-childrens-rights#_Toc37256533.

(66) الورقة المقدمة من مؤسسة لوموس.

(67) A/HRC/45/8، الفقرة 45.

للروما من جديد، بما في ذلك العنف البدني والنفسي ضد الأطفال. وهذا جانب من جوانب إضفاء الطابع العرقي الأوسع على الجائحة باعتبار أفراد الأقليات ناقلين للمرض. وعانى أطفال الروما وأسرهم أيضاً من شدة ندرة الغذاء منذ اندلاع الجائحة. فقد أبلغ 40 في المائة من الروما في إسبانيا المشاركين في دراسة أجريت في 2020 عن صعوبات في الحصول على الغذاء، حيث حُرم 20 في المائة من أطفال الروما الإسبان من الوجبات المدرسية المجانية التي كانوا يتلقونها[68]. وهم بذلك في أوضاع تزيد من خطر الاستغلال والعنف. وقد تضطر الأسر والأطفال أيضاً ممن لا يملك وسائل أخرى لإدرار الدخل إلى ممارسة الجنس مقابل ضرورات العيش الأساسية.

(د) الأطفال المرتبطة أوضاعهم بالشوارع

54- على الرغم من أن عدد الأطفال الذين يعيشون أو يعملون في الشوارع يتغير بحسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، بما في ذلك تزايد التفاوتات وأنماط التوسع الحضري، سيسوء هذا الوضع من جراء كوفيد-19 لأن ارتفاع معدل الفقر سيؤدي على الأرجح إلى زيادة عدد الأطفال في الشوارع.

55- وقبل تدابير الإغلاق الشامل، كان ما لا يقل عن مليوني طفل يعيش في شوارع الهند وفقاً للتقارير. ويزاول هؤلاء عمل جامعي النفايات والباعة المتجولين، وغالباً ما يُكرَهون بالعنف على الالتحاق بشبكات المتسولين. وبعد الإغلاق، بقي كثير منهم في الشوارع أو بدأوا في العودة إلى المناطق الريفية حيث تعيش أسرهم. ولم يتضمن إعلان الإغلاق الذي أصدرته الحكومة أي أحكام خاصة بالأطفال. وبدلاً من ذلك، كان على الأطفال أن يدبروا شؤونهم بأنفسهم، بالاتصال بخطوط مباشرة وإرسال مقاطع فيديو يلتمسون فيها الطعام والضروريات الأخرى. ووردت تقارير عن تناول الأطفال وجبة واحدة فقط كل يومين أو ثلاثة أيام، أو العجز عن جلب الماء أو الحطب. وبعد نداء عاجل من اللجنة الوطنية لحماية حقوق الطفل تدعو فيه إلى جلب الأطفال إلى الملاجئ بدلاً من توزيع الغذاء عليهم في الشوارع، اقتيد عدد كبير من الأطفال إلى دور الإيواء التي تديرها الدولة أو أعيدوا إلى مناطقهم الأصلية[69].

56- وأُعرب عن القلق أيضاً إزاء حالة تلاميذ الكتاتيب، في السنغال وموريتانيا مثلاً، الذين تفيد التقارير بتعرضهم لأسوأ أشكال عمل الأطفال، مثل التسول القسري، لكنهم يصبحون أيضاً ضحايا للاستغلال والاعتداء الجنسيين اللذين لا يُكتشفان في أغلب الأحيان. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة السنغالية أدرجت تلاميذ الكتاتيب في تدابير الحماية الخاصة المتخذة للتصدي لكوفيد-19، ومنها لم شمل الأسر[70].

(هـ) الأطفال ذوو الإعاقة

57- يواجه الأطفال ذوو الإعاقة خطراً متزايداً يتمثل في التعرض للاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي، بسبب جملة أمور منها الاعتماد المفرط على مقدمي الرعاية لهم، مما يجعلهم عرضة لعمل الأطفال والعبودية المنزلية والاستغلال الجنسي لأغراض تجارية والتسول القسري وغير ذلك من حالات الاستغلال. ومما يزيد من الإرباك في هذه القضايا أن عبارة ''الأطفال ذوي الإعاقة'' عبارة جامعة تمثل فئة شديدة التنوع يعاني أفرادها عاهات مختلفة ويحتاجون إلى أشكال دعم مختلفة، ويواجهون عقبات كبيرة في ممارسة حقوقهم. فعلى سبيل المثال، يتعرض الأطفال ذوو الإعاقات الذهنية أو النفسية والاجتماعية

(68) الورقة المقدمة من مركز فرانسوا كزافييه بانيو للصحة وحقوق الإنسان في جامعة هارفارد.

(69) المرجع نفسه.

(70) الورقتان المقدمتان من منظمة نجدة العبيد في موريتانيا ومنظمة هيومن رايتس ووتش؛ وانظر www.unodc.org/westandcentralafrica/en/2020-04-27-talibes-covid.html.

أو الأطفال الصم المكفوفون لقدر أكبر من التهميش، إذ من الأرجح أن يُستبعدوا من مختلف البرامج، وأن يعيشوا في مؤسسات أو يُحتجزوا فيها، وأن يقعوا ضحايا لمعدلات أعلى من العنف والإهمال والاعتداء[71]. ويشتد هذا الخطر إذا أُجبروا على الانعزال مع مرتكب الاعتداء أو مع شخص لديه نزوع إلى الاعتداء[72].

جيم- منع ومكافحة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً أثناء الجائحة: ممارسات جيدة وتحديات مستمرة

1- الممارسات الجيّدة

58- خلصت الولاية سابقاً إلى أن إحدى المشاكل الأولية التي تبرز في أوقات الأزمات الإنسانية والكوارث الطبيعية هي الافتقار إلى إطار شامل لتنسيق وتوزيع أدوار ومسؤوليات العديد من المستجيبين الدوليين والمحليين، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى الارتباك والازدواجية غير الضرورية في الجهود والثغرات الكبيرة في الحماية. ولكي تكون الوقاية فعالة، لا بد من إرادة سياسية مستدامة، وقاعدة معارف سليمة، واستجابة مؤسسية، ونهج متعدد التخصصات، وتنسيق بين مختلف المؤسسات، ومشاركة الأطفال وأسرهم، والتواصل مع المجتمعات المحلية على مستوى القواعد الشعبية، ولا سيما مع الفئات المهمشة، والاهتمام بالقضايا الجنسانية وشواغل الفئات المعرضة لمزيد من مخاطر الاستغلال الجنسي، فضلاً عن موارد بشرية ومالية كافية[73].

59- وبغية التصدي لهذه الاتجاهات المقلقة، وسَّعت بلدان عديدة نطاق خدمات الحماية الاجتماعية للأطفال أو اعتمدت خدمات جديدة في هذا المجال. وفي تموز/يوليه 2020، عزز 60 بلداً على الأقل[74] الحماية الاجتماعية للأطفال والأسر من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19، بإجراءات تشمل وضع برامج جديدة لمنح الأطفال، وزيادة قيمة مِنح الأطفال القائمة، وتوسيع نطاق تغطية برامج التحويلات النقدية المحددة الهدف. وخففت هذه التدخلات من خطر وقوع الأطفال في براثن الفقر وأعطت زخماً للدعوات إلى إرساء نظم دائمة للحماية الاجتماعية، من خلال تدابير منها نظم مِنح الطفل الشاملة، التي يمكن أن تدعم الأطفال وأسرهم من ضعاف الحال، فضلاً عن العدالة التصالحية.

60- وإشراك المجتمع المحلي أمر بالغ الأهمية لمنع أفعال الاعتداء على الأطفال وإهمالهم واستغلالهم والعنف ضدهم والتخفيف من حدتها والتصدي لها خلال أزمة كوفيد-19. فأفراد المجتمع المحلي، بمن فيهم الأطفال والشباب، يتبوؤون مكانة جيدة لتحديد المخاطر والاستجابة لها: فهم يعرفون كيفية تعزيز البيئات التي تحمي الأطفال وأسرهم والمحافظة عليها. ومن خلال التعاون مع أفراد المجتمع المحلي - على نحو رسمي وغير رسمي، وعبر القطاعات والأنواع الجنسانية والأعمار - سيكون الأطفال أقل عرضة للخطر، وسيمكن للمجتمعات المحلية أن تحافظ على التزامها بالسلامة[75].

(71) الورقة المقدمة من مركز حقوق الإنسان والرياضة.

(72) الورقة المقدمة من الاتحاد العالمي للصم.

(73) انظر E/CN.4/2004/9، وA/68/275.

(74) انظر www.un.org/other/afics/sites/www.un.org.other.afics/files/sg-pdf-20200916-un_comprehensive_response_to_covid-16_sep_2020_002_0.pdf.

(75) انظر https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/the_alliance_covid_19_tn_version_2_05.27.20_final.pdf.

61- واتخذت السلطات في إسبانيا تدابير للتخفيف من أثر الجائحة على الأطفال، شملت توفير المزيد من الموظفين لمراكز الرعاية الاجتماعية، والاستمرار في تقديم العلاج النفسي الاجتماعي والدعم للقصر على الإنترنت، والمعونة الاقتصادية للأسر الضعيفة حالها[76].

62- وما فتئت حكومة ألبانيا تعقد اجتماعات أسبوعية على الإنترنت بين المهنيين العاملين في الخطوط الأمامية واليونيسيف والجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل لمناقشة قضايا حماية الطفل[77].

63- وحافظت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على الخدمات الأساسية وأوضحت أن تدابير عزل الأسر المعيشية بسبب كوفيد-19 لا تنطبق إذا اضطر الشخص إلى مغادرة المنزل هرباً من الاعتداء العائلي. وقدمت الدعم أيضاً إلى الجمعيات الخيرية المستقلة، بما فيها الجمعيات التي تساعد الأطفال المعرضين لخطر الاعتداء الجنسي. ومضت الحكومة أيضاً في تقديم مشروع قانون الاعتداء العائلي لتحسين حماية الضحايا وتقديم الجناة إلى العدالة. وزادت حجم التمويل المخصص لدعم ضحايا الاعتداء الجنسي على الأطفال والناجين منه بإطلاق صندوق بمبلغ 2.4 مليون جنيه استرليني للمنظمات التي تقدم الدعم المباشر لضحايا الاعتداء الجنسي على الأطفال والناجين منه على الصعيد الوطني، بما في ذلك عن طريق خطوط الدعم، والموارد المتاحة على الإنترنت، والمشورة عن بعد[78].

64- وكثفت الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة في البلد رسائلها بشأن التزام السلامة على الإنترنت من خلال حملتها المعنونة #OnlineSafetyAtHome ومواردها المسماة ThinkUKnow، ونشرت توجيهات للوالدين ومقدمي الرعاية على الموقع الشبكي gov.uk. ومولت الحكومة الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة بمبلغ 9,86 مليون جنيه استرليني من خلال استثمارات محددة الهدف في التحقيقات والاستخبارات، تستهدف مجالات منها الشبكة الخفية. وسعت الحكومة، من خلال مركز للأطفال الضعفاء أنشئ حديثاً، إلى ضمان التنسيق الفعال لأنشطتها المتعلقة بحماية الأطفال الضعفاء، واتخذت إجراءات بشأن هذا البرنامج من خلال أفرقة التنفيذ الوزارية ومحافل أخرى[79].

65- وأشارت ورقة أخرى وردت من المملكة المتحدة إلى وجود ثغرات في استجابة الحكومة لاستغلال الأطفال على الإنترنت، وعدم كفاية التنظيم الذي تضطلع به شركات الإنترنت مثل منصات وسائط التواصل الاجتماعي التي كثيراً ما يستخدمها الأطفال. وتفيد التقارير بأن الحكومة لم تغتنم فرص تعزيز تدابير حماية الأطفال على الإنترنت بعدم تنفيذ توصيات الكتاب الأبيض لعام 2019 بشأن الأضرار على الإنترنت، وعدم إرساء إطار تنظيمي متين لمقدمي خدمات الإنترنت. وتفيد التقارير أيضاً بأن الحكومة لم تنفذ مدونة التصميم المناسب للعمر، التي وضعها مكتب مفوض الإعلام، والتي لم تُعرض على البرلمان إلا في وقت متأخر في حزيران/يونيه 2020، وأجلت تنفيذ الجزء 3 من قانون الاقتصاد الرقمي لعام 2017 الذي أدخل في القانون ضمانات إضافية لحماية الأطفال على الإنترنت، بما في ذلك عمليات التحقق من العمر والحماية المتعلقة بصور الاستغلال الجنسي. وهيأ هذا التأخير أو التقاعس عن اتخاذ الإجراءات اللازمة بيئة على الإنترنت أقل تنظيماً وأقل استعداداً لحماية الأطفال من الاستغلال مما يُمكن أن يُكفل لهم[80].

(76) الورقة المقدمة من إسبانيا.

(77) الورقة المقدمة من ألبانيا.

(78) الورقة المقدمة من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

(79) المرجع نفسه.

(80) الورقة المقدمة من فرع الشبكة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية في المملكة المتحدة.

66- وسعى اليوروبول أيضاً، فضلاً عن تقديم الدعم التشغيلي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين طيلة جائحة كوفيد-19، إلى زيادة حملات الوقاية والتوعية الجارية التي تسلط الضوء على المخاطر التي تهدد سلامة الأطفال على الإنترنت، مثل حملة !SayNo#[81].

67- وأتاحت حكومة المكسيك الاتحادية للجمهور معلومات عن مختلف المخاطر التي يتعرض لها الأطفال والمراهقون أثناء تدابير الإغلاق الشامل. واقترنت هذه المعلومات برقم هاتفي مجاني للمساعدة، فضلاً عن تعليمات لمعرفة خدمات الرعاية المحددة وطلب الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وأصدرت الحكومة الاتحادية أيضاً تدابير ومبادئ توجيهية للتخفيف من آثار كوفيد-19 في مراكز رعاية الأطفال وفي الملاجئ ومراكز الرعاية الخارجية للنساء اللائي يتعرضن للعنف الشديد ولأطفالهن[82].

68- وشهدت غانا تضافر جهود الحكومة، مدفوعة بمنظمات المجتمع المدني، من أجل تكليف وكالات حماية الطفل بتكثيف جهودها لرصد أفعال الاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت والتصدي لها بتهيئة سبل حماية الطفل من خلال التوعية والإبلاغ الإلكتروني والإصلاحات القانونية. وتعهدت الحكومة بتعزيز هذه الوكالات بتوفير الموارد اللازمة. والتزمت أيضاً بإذكاء الوعي العام بحقوق ضحايا العنف، وبكيفية الإبلاغ عن الاعتداء[83].

69- واتخذت حكومة السويد تدابير لتمويل منظمات المجتمع المدني العاملة على مكافحة العنف ضد الأطفال، بمن فيهم الأطفال الذين يعيشون في أوضاع هشة، وضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، ووقف العنف والاضطهاد المرتبطين بالشرف. وعلى الرغم من أن للسويد تشريعاً يحظر زواج الأطفال والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والعنف ضد الأطفال، فإن المشكلة الرئيسية المبلغ عنها هي عدم الإلمام بالنظام القضائي وعدم تحديد أولويات الموارد[84].

70- واتخذت الأرجنتين وبيرو وجنوب أفريقيا وكولومبيا خطوات لإعطاء الأولوية لتدابير الشرطة وسلطات الحماية وتعزيزها، والتعجيل بالإجراءات القضائية ضد المعتدين. وعززت الأرجنتين وبوتسوانا وبيرو وجنوب أفريقيا والسلفادور وشيلي وكينيا ونيجيريا نظم الإبلاغ عن العنف الجنساني بزيادة خطوط الاتصال المباشر وإتاحة خيارات جديدة للإبلاغ عبر واتساب أو الرسائل النصية أو البريد الإلكتروني للأشخاص الذين لا يستطيعون إجراء مكالمة هاتفية بسبب وجودهم على مسمع من المعتدين عليهم[85].

71- وفي كينيا، اتُّخذت عدة تدابير تشمل ما يلي: تقديم الدعم التقني والمالي لخط الاتصال لمساعدة الأطفال الذي يتيح الآن للمستشارين إمكانية الوصول إلى المكالمات عن بعد؛ ونشر رسائل الوقاية والاستجابة الرئيسية؛ وتنظيم أنشطة الدعوة مع الجهات الحكومية المسؤولة لإنفاذ القوانين والسياسات ذات الصلة وتقديم الخدمات الأساسية؛ ومواصلة خدمات معالجة الحالات؛ والدعوة إلى إدراج حماية الطفل باعتبارها خدمة أساسية في إجراءات التصدي لكوفيد-19؛ وبذل الجهود لتعزيز المتطوعين في مجال حماية الطفل على المستوى المحلي.

72- وفي غينيا - بيساو، قُدم الدعم حتى نهاية حزيران/يونيه 2020 للخدمات المتنقلة في الأوساط الحضرية والريفية لمنع العنف العائلي والعنف ضد الأطفال وزواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية

(81) تقرير اليوروبول السنوي لعام 2020.

(82) الورقة المقدمة من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك.

(83) الورقة المقدمة من مبادرة الكومنولث لحقوق الإنسان.

(84) الورقة المشتركة المقدمة من منظمات المجتمع المدني السويدي.

(85) انظر www.unaids.org/en/resources/documents/2020/rights-in-a-pandemic.

الأنثوية في 109 مجتمعات ريفية وفي مدينة بيساو، استفاد منها 000 12 شخص إجمالاً. ونُظمت دورة لتجديد المعارف، ووُفرت معدات الحماية الشخصية، إلى جانب مواد إرشادية[86].

2- التحديات المستمرة

73- أدت الجائحة إلى تفاقم الضعف القائم لدى الأطفال. واضطرت الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى تكييف تدابير دعم الأسر وتوسيع رقعتها وزيادتها. وأهيبَ بالدول، في تصديها لجائحة كوفيد-19، أن تأخذ في الاعتبار الأشكال المتعددة والمتداخلة للعنف والتمييز والوصم والإقصاء وعدم المساواة[87]. ودُعيت الدول إلى دمج جهود الوقاية والتخفيف والتصدي، وتعزيز الخطط والهياكل لمواجهة تزايد العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف العائلي والعنف في السياقات الرقمية، والممارسات الضارة، مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري، في إطار إجراءاتها للاستجابة للجائحة، بوسائل منها إقامة وتحديد ملاجئ للحماية وفتح خطوط الاتصال المباشر ومكاتب للمساعدة، وتوفير خدمات الصحة والدعم، فضلاً عن تقديم الحماية والدعم القانونيين باعتبارهما من الخدمات الأساسية[88].

74- وقد سبق أن لاحظت الولاية وضع عدد كبير من خطط العمل والاستراتيجيات بوجه عام وفي سياق الأزمات الناجمة عن الكوارث الإنسانية والطبيعية، غير أنها لا تُنفَّذ في كثير من الأحيان سوى تنفيذ جزئي أو غير كامل، لأسباب منها ضعف قدرات المؤسسات المسؤولة عن تصميم خطط العمل والاستراتيجيات وتنفيذها ورصدها؛ وعدم كفاية مخصصات الميزانية والموارد البشرية المؤهلة؛ وتعدد خطط العمل القطاعية ونقص التنسيق بين الجهات الفاعلة، مما يؤدي إلى ازدواجية العمل وسوء استخدام الموارد؛ وقلة أو غياب آليات الرصد والتقييم لقياس أثر الإجراءات المتخذة[89].

75- وفي كثير من الأماكن، يؤدي تدني القدرات، بما في ذلك انخفاض مستويات الموارد المالية والبشرية، إلى إحباط الجهود الرامية إلى التصدي لأي شكل من أشكال الاعتداء على الأطفال وتعنيفهم واستغلالهم، ورعاية الضحايا. ويلزم بذل جهود كبيرة لتدريب المهنيين على تحديد ومعالجة الجرائم ذات الصلة وتعزيز النهج المراعية للأطفال لمنع ومكافحة هذه الانتهاكات لحقوق الطفل. ويتطلب بناء القدرات أيضاً تخصيص اعتمادات كافية في الميزانية لتمكين المؤسسات والخدمات المعنية من العمل بفعالية.

76- ولا يزال جمع البيانات الموثوقة عن بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً وتحليلها يشكلان تحدياً كبيراً. فالافتقار إلى بيانات موثوقة يحد من إبراز هذه المسألة، ويعيق وضع استجابات وتدابير وقائية ملائمة. علاوة على ذلك، يفتقر العديد من الدول إلى نظام متكامل لجمع البيانات. وتتطلب هذه النظم مؤشرات نوعية متسقة، وجمع مختلف الجهات الفاعلة والهيئات الحكومية بيانات مصنفة تصنيفاً مناسباً وذات طابع مركزي تُتقاسم بانتظام بين الوكالات الحكومية وتُنشر على الملأ.

77- سيواجه الأطفال والشباب واقعاً جديداً ومختلفاً بعد الأزمة. ولم يسبق قط أن كانت مشاركة الأطفال على هذا القدر من الأهمية لوضع استراتيجية وطنية تستند إلى حقوق الطفل وتهدف إلى منع بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، وإلى ضمان حماية الأطفال وتعافيهم وإعادة إدماجهم[90]. ومع ذلك، يبدو أن الأطفال يُستبعدون في كثير من الأحيان من المحادثات الوطنية بشأن الجائحة ولدى تحديد تدابير

(86) انظر https://data.unicef.org/resources/protecting-children-from-violence-in-the-time-of-COVID-19-brochure/.

(87) قرار الجمعية العامة 306/74.

(88) المرجع نفسه، الفقرة 26.

(89) A/HRC/25/48، الفقرة 59.

(90) A/67/291، الفقرة 95.

التصدي لها. وفي الوقت نفسه، أدت تدابير التصدي التقييدية إلى تعليق العديد من عمليات المشاركة والتشاور المتصلة بالأطفال أو تأخيرها. ووفقاً لشعبة حقوق الطفل في مجلس أوروبا، ستشرع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، مع بدء رفع التدابير التقييدية، في معالجة الحالات المعلقة والقضايا المؤجلة التي تراكمت في إطار عمليات صنع القرار والإجراءات القضائية: هناك قلق من نزوع البعض إلى التعجيل بهذه العمليات، بالاستغناء عن حق الأطفال في الاستماع إليهم[91].

78- وأخيراً، وكما أشار إليه المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، من المستصوب أيضاً أن تُخفَّف مؤقتاً في أثناء الجائحة الجزاءات الاقتصادية وغيرها من التدابير القسرية المفروضة على بعض الدول. علاوة على ذلك، تؤثر هذه التدابير تأثيراً كبيراً على التضامن والتعاون الدوليين في مكافحة كوفيد-19، وهو ما أقر به بوضوح المقررُ الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان[92].

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- الاستنتاجات

79- أطلقت جائحة كوفيد-19 العنان لأزمة غير مسبوقة، تضرر منها أشد الضرر أفقر سكان العالم وأضعفهم حالاً. وتتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن حماية الأطفال في الأزمات، غير أن الوفاء بهذه الالتزامات مهمة صعبة في كثير من الأحيان بسبب الافتقار إلى الهياكل المؤسسية والقانونية أو عجزها. وعلى الرغم من العديد من الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة الذين يقدمون خدمات الاستجابة للطوارئ في حالات الكوارث الطبيعية، لا يزال الأطفال يواجهون مخاطر كبيرة، داخل إطار الحماية وخارجه.

80- يؤدي غياب إطار شامل لتنسيق وتوزيع الأدوار والمسؤوليات في أوقات الأزمات على هذا النطاق في كثير من الأحيان إلى اللبس والازدواجية غير الضرورية في الجهود وإلى ثغرات كبيرة في مجال الحماية. ويشكل النقص الشديد في الدعم المالي عائقاً أمام جهود حماية الطفل، بما في ذلك تقديم الخدمات التي صدر بها تكليف، وتنفيذ المبادرات والمبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات. وتُعزى الثغرات في مجال الحماية أيضاً إلى الافتقار إلى القدرة أو الخبرة لتنفيذ المبادئ التوجيهية والمعايير المتعلقة بحماية الطفل. ويجب تحويل التركيز من الاستجابة للأزمات إلى الإعداد والتخطيط، إضافة إلى الجوانب المقررة المتمثلة في المساءلة والرصد والمتابعة المنتظمة والمستمرة[93].

81- يتيح تعرض بعض فئات الأطفال الضعفاء والمهمشين المفرط للأضرار المرتبطة بالجائحة فرصة لإعادة التفكير في آليات حماية الطفل التي تؤثر على هؤلاء الأطفال وتحسينها على نحو يتجاوز الوضع الراهن. وينبغي أن تكون خطة التنمية المستدامة لعام 2030 هي المخطط لإعادة البناء بشكل أفضل من أجل إرساء مجتمعات أكثر استدامة تتسم بالسلام والعدل والإنصاف والشمول والقدرة على الصمود ولا تترك أحداً خلف الركب[94]، والانتقال نحو تركيز تدخلاتنا على من هم أشد عرضة للوقوع ضحية لهذه الجريمة وعلى ما ينبغي عمله للتخفيف من ضعفهم وضمان احتياجاتهم من الحماية في جميع الأوساط، بما فيها

(91) الورقة المقدمة من مجلس أوروبا.

(92) A/HRC/45/8، الفقرات 83-85.

(93) A/HRC/19/63، الفقرتان 89 و90.

(94) قرار الجمعية العامة 306/74.

المؤسسات وشبكة الإنترنت والأسر. ويشمل ذلك تعديل التشريعات والمعايير والسياسات حسب الاقتضاء لكي لا تنطوي على تمييز، مباشر أو غير مباشر، علماً أن هناك فئات معينة أشد عرضة للتخلف عن الركب، فضلاً عن ضمان الرصد المنهجي وتجميع ونشر بيانات شفافة ودقيقة ومصنفة.

82- ينبغي المضي في تعزيز أطر حماية الطفل من خلال مكافحة التفاوتات الموجودة التي تستند إلى عدد من الأسباب، منها الجنس ونوع الجنس والسن والعرق، وغير ذلك من العوامل التي تزيد من تعرض الفئات الضعيفة من الأطفال للبيع والاستغلال الجنسي. وفي وقت يزداد فيه الخطر على الأطفال، هناك حاجة ملحة إلى زيادة استثمار الموارد لحماية الطفل. وسيكون التضامن الدولي أمراً بالغ الأهمية للتصدي معاً لهذا التحدي العالمي وللتعجيل بالعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من أجل التعافي من جائحة كوفيد-19 على نحو يكفل الاستدامة والقدرة على التحمل.

83- لا تكفي الجهود الرامية إلى إعطاء الأولوية للوقاية من خلال حملات التثقيف والتوعية. وأولى الخطوات التي ينبغي اتخاذها هي وضع نظم قانونية شاملة وسياسات كلية وجمع البيانات على نحو سليم. ويجب أن تكون هذه السياسات متجذرة في إطار استراتيجية شاملة للتصدي لبيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، على الإنترنت وخارجها، تُنفَّذ بطريقة تعاونية، وبتنسيق بين جميع القطاعات والدول. ويجب على الدول أن تكثف جهودها وأن تخصص الموارد اللازمة لتحقيق الغايتين 8-7 و16-2 من أهداف التنمية المستدامة وكفالة إدراج التدابير الرامية إلى عدم ترك أي طفل خلف الركب في الاستجابة التشريعية والسياساتية من أجل التعافي من كوفيد-19 على نحو يضمن الاستدامة والقدرة على التحمل.

84- سيواجه الأطفال والشباب واقعاً جديداً ومختلفاً بعد الأزمة. ولم يسبق قط أن كانت مشاركة الأطفال على هذا القدر من الأهمية لوضع استراتيجية وطنية تستند إلى حقوق الطفل وتهدف إلى منع بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، وإلى ضمان حماية الأطفال وتعافيهم وإعادة إدماجهم.

85- مع بداية 2021، ستبدأ الهزات اللاحقة لأزمة 2020. وينطوي دور الحماية المزدوج - ألا وهو الاستجابة للاحتياجات الفورية بموازاة إرساء نظم لمواجهة المعتقدات السلبية المتجذرة التي تشكل أرضية خصبة لنمو الاعتداء والاستغلال - على أهمية بالغة غير مسبوقة. والاستثمار في هذه النظم اختبار حاسم لنا إذا أردنا الحفاظ على المكاسب التي ناضلنا من أجلها بشق الأنفس في مكافحة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، فضلاً عن الاتجار وغيره من الانتهاكات ذات الصلة[95].

باء- التوصيات

86- بغية منع بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً ومكافحتهما بفعالية، ولا سيما في سياق جائحة كوفيد-19 والأزمة الاجتماعية الاقتصادية الناجمة عنها، تدعو المقررة الخاصة جميع الدول إلى التعجيل بالجهود الرامية إلى تحقيق نظم حماية شاملة ومركزة على حقوق الطفل، وإلى دعم وتعزيز استجابة عالمية منسقة للقضاء على بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً.

1- على الصعيد الوطني

87- على الحكومات أن تضع نظام حماية قوياً قائماً على حقوق الطفل. وينبغي أن تفعل ذلك قبل وقوع الكوارث من أجل منع تزايد مخاطر العنف ضد الأطفال والاعتداء عليهم وإهمالهم واستغلالهم في أوقات الطوارئ الوطنية أو أزمات الصحة العامة، والتخفيف من حدة هذه المخاطر.

(95) انظر أيضاً www.globalprotectioncluster.org/wp-content/uploads/Global-Protection-Update_191_120-1.pdf.

88- جمع البيانات أساسي لتتبع أثر أي حالة طوارئ. ولذلك هناك حاجة إلى جمع وتحليل منهجيين للبيانات عن أثر كوفيد-19، من أجل فهم وتتبع هذه الظاهرة، مما يوجه بدوره عملية صنع القرار.

89- يجب على الحكومات والسلطات المعنية أن تضع أدوات تقييم سريعة لمعرفة أثر الجائحة على الخدمات الأساسية للضحايا، وكذلك على قدرات أجهزة إنفاذ القانون والعدالة. وينبغي أن تكفل تقديم دعم متكامل وفردي محوره الطفل ويلائم الصدمات للأطفال الذين يُشتبه في أنهم ضحايا أو يتبين أنهم ضحايا.

90- يجب إشراك الأطفال بنشاط في عملية صنع القرار لدى وضع أي استراتيجية وطنية بشأن تدابير التخفيف والتعافي وإعادة الإدماج من أجل منع بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً.

91- لذلك يجب إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة الأطفال واعتبارها واحدة من العمليات المتبعة. ويجب أن تكون عنصراً أساسياً وشاملاً في نظام لحماية الطفل يتسم بالشمول ويرتبط بالسياق ويقوم على الحقوق، وفقاً للمعايير والقواعد الدولية (انظر A/67/291، الفقرة 100).

92- مع انحسار الوباء، ينبغي تركيز الموارد على دعم البرامج والخدمات الأسرية والمجتمعية من أجل الحد من انفصال الأطفال عن الأسر، بمن فيهم الأطفال الذين لا يتمكن والدوهم من رعايتهم بسبب أثر الجائحة الاقتصادي، أو الذين يتيتمون من جراء وفاة أحد الوالدين بسبب المرض.

93- ينبغي أن تنظر الحكومات أيضاً في إنشاء وكالة تنسيق وطنية متعددة القطاعات وقائمة على المشاركة، تكون لديها القدرة على تحديد الأولويات، وتوزيع الأدوار والمسؤوليات، والالتزام بالمساهمة بموارد لتدخلات تستهدف الأطفال بموازاة انحسار الجائحة.

94- خلال تقديم الدعم اللازم للأسر والأطفال، يجب على الحكومات والشركاء الإنمائيين أن يعملوا بشكل وثيق مع المنظمات المجتمعية غير الحكومية لضمان توسيع نطاق برامج التحويلات النقدية المحددة الهدف لتشمل أضعف الفئات وأشدها حاجة إلى الدعم.

95- ينبغي أيضاً اعتبار المنظمات المجتمعية غير الحكومية التي تعمل مع ضحايا الاعتداء على الأطفال والناجين منه والأطفال المعرضين للخطر وتدعمهم جزءاً من فئة العاملين الأساسيين. ومن شأن ذلك أن يكفل الوصول إلى الأطفال المعرضين للخطر أو الضحايا وتوفير الدعم اللازم لهم.

2- على الصعيد الدولي

96- ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات المانحة والدول، تقديم الدعم التقني والمالي إلى الدول التي تفتقر إلى القدرات والموارد اللازمة للوفاء بالتزاماتها في مجال دعم وحماية حقوق الطفل. وينبغي أيضاً اتخاذ خطوات لضمان إدماج حماية الطفل على نحو متعدد القطاعات بوصفها عنصراً أساسياً في الاستجابة الإنسانية وجمع البيانات وبناء القدرات والتنسيق والدعوة. ومن الأهمية بمكان بذل العناية الواجبة في تعيين وتدريب الموظفين المعنيين.

97- أثناء الجائحة، ينبغي تخفيف الجزاءات الاقتصادية وغيرها من التدابير القسرية المفروضة على بعض الدول، لتمكينها من تخصيص موارد كافية للتدابير التي من شأنها حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.

3- فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات

98- ينبغي للدول أن تكفل وضع الشركات الخاصة آليات فعالة لحماية الطفل على الإنترنت. ويُعدّ تمتين التعاون بين القطاع الخاص وسلطات إنفاذ القانون عاملاً أساسياً في ضمان الكشف المبكر عن

الحالات ومنع مواد الاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت وإزالتها بفعالية. وتتطلب هذه العمليات قوات شرطة مخصصة ومدربة لرصد الشبكات المشفرة لمشتهي الأطفال جنسياً، والوصول القانوني إلى عناوين بروتوكول الإنترنت المحتفظ بها لتأمين الأدلة، والعمل مع الشركات ووكالات الإنفاذ الأجنبية المعنية في سياق التقيد التام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان.

4- التعاون بين الدول والمنظمات الدولية والوطنية والجمعيات

99- **يجب على جميع أصحاب المصلحة العمل معاً لتحديد ودعم التنسيق بين القطاعات في توزيع الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بقضايا حماية الطفل منذ المراحل الأولى لحالة الطوارئ. وينبغي اتخاذ خطوات لضمان إنشاء وتعزيز آليات تبادل المعلومات والتنسيق قبل وقوع حالات الطوارئ.**

100- **يجب على جميع أصحاب المصلحة ضمان استعراض أنشطتهم السياساتية والبرنامجية بانتظام وامتثالها الكامل للمبادئ التوجيهية والمعايير التي وضعتها المنظمات الدولية والمبادرات المشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بحماية الطفل في أوقات الطوارئ، لكفالة ألا تسهم نظمهم وممارساتهم، ولو عن غير قصد، في زيادة المخاطر التي يواجهها الأطفال.**

101- **يجب العمل بأناة على دمج الحماية في التصميم المبكر لبرامج المساعدة وتنفيذها، ويجب إيلاء السياسات والتهديدات والمخاطر والأصول المجتمعية والممارسات وبناء القدرات والرصد والإبلاغ الفعالين اهتماماً واسع النطاق.**

102- **ينبغي تشجيع صياغة اتفاقات التعاون بين الدول والمنظمات المشاركة، بغية ضمان الاستجابة السريعة في الوقت المناسب والتنسيق الفعال للأنشطة والمساعدة في حالات الطوارئ أو الأزمات.**